

هذا العقد لا يُنشئ شركة. إذا رغبت في ممارسة النشاط من خلال شركة فيلزم تأسيسها وفق نظام الشركات في دولتك وقيدها في [السجل التجاري](#). وفي المملكة العربية السعودية يحدّد نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ، أشكال الشركات، ومنها شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة المساهمة وشركة المساهمة المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة. وعلى المؤسسين الذين يريدون شركة أن يؤسّسوها وفق هذا النظام. [1] وفي الإمارات العربية المتحدة تخضع الشركات لقانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021. [2] يؤثّق هذا النموذج تفاهم الشريكين من حصص وأرباح وإدارة وتخرج، ويمكن استخدامه اتفاقاً بين المؤسسين قبل التأسيس. أما [عقد التأسيس](#) فمستند آخر يُنشئ الشركة بعد قيدها.

➔ <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1> نظام الشركات:

➔ <https://u.ae/en/information-and-services/business/Doing-business/doing-business-on-the-mainland/full-foreign-ownership-of-commercial-companies> قانون الشركات التجارية في الإمارات:

عقد شراكة

اتفاق تعاقد بين شريكين في دول الخليج: الحصص، وتوزيع الأرباح، والإدارة، والتخرج. ويصلح اتفاقاً بين المؤسسين قبل التأسيس. وهو لا يُنشئ شركة. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين] واحذفوا الخيارات التي لا تنطبق.

البند (1): الأطراف

[الشريك الأول: الاسم، رقم الهوية/السجل التجاري، العنوان] و [الشريك الثاني: الاسم، رقم الهوية/السجل التجاري، العنوان] (ويُسمّى كلٌّ منهما «الشريك»).

البند (2): الغرض

يتعاون الشريكان على [وصف النشاط/المشروع] في [النطاق الجغرافي].

البند (3): طبيعة العلاقة

هذا العقد اتفاق تعاقد بين الشريكين، ولا يُنشئ بذاته شركة مقيدة في السجل التجاري. خيار: يعترف الشريكان تأسيس شركة [الشكل] في موعد أقصاه [التاريخ]، على أن تُضمّن الشروط المتفق عليها في عقد تأسيسها.

البند (4): الحصص

يقدم كل شريك: [حصة نقدية/عينية/عمل] تُقدّر قيمتها بـ [●].

البند (5): الأرباح والخسائر

توزّع الأرباح والخسائر بنسبة [● / %].

البند (6): الإدارة واتخاذ القرار

يتولّى [الشريك/المدير] الإدارة اليومية، وتتطلّب القرارات الآتية موافقة كتابية بالإجماع: [القائمة].

البند (7): الحسابات

تُمسك دفاتر وحساب بنكي مستقل [●]، ولكل شريك حق الاطلاع عليها بإخطار معقول.

البند (8): السرية وعدم المنافسة

يحفظ كل شريك سرية معلومات الآخر، ولا يستخدمها إلا لتحقيق غرض هذا العقد.

خيار: يتمتع كل شريك عن أي نشاط منافس طوال مدة العقد ولمدة [●] شهراً بعد انتهائه داخل [النطاق].

البند (9): التنازل وحق الأولوية

لا يجوز لأي شريك التنازل عن حصته إلا بموافقة كتابية مسبقة من الآخر، وللشريك الآخر حق الأولوية في شرائها بالشروط المعروضة على الغير.

البند (10): التخارج والوفاء وفقد الأهلية

[طريقة التقييم وإجراءات الشراء]. يجوز للشريك أن يتخارج بإخطار كتابي قبل [●] يوماً، وللشريك الآخر شراء حصته بـ [طريقة التقييم] خلال [●] يوماً من الإخطار.

البند (11): المدة والانقضاء

يسري هذا العقد لمدة [المدة]. وعند الانقضاء تُصقّى الأموال وتوزّع بعد سداد الديون وفق نسب الأرباح المبينة في البند (5).

البند (12): تسوية النزاعات

تُسوّى النزاعات ودياً خلال [●] يوماً، فإن تعذّر ذلك تُحال إلى [محاكم / التحكيم وفق ●].

البند (13): اللغة والتوقيع

حُرّر هذا العقد باللغتين العربية والإنجليزية، ويُعتمد النص العربي عند التعارض.

الشريك الأول: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الشريك الثاني: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 17 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخّص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخّص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-عقد-شراكة https://www.qanu.ai/ar/ · آخر مراجعة: 17 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية
CC BY 4.0 ·

المصادر

- [1] نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1 هـ
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1>
- [2] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، قانون الشركات التجارية (مرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021) <https://u.ae/en/information-and-services/business/Doing-business/doing-business-on-the-mainland/full-foreign-ownership-of-commercial-companies>
- [3] تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (قانون المعاملات المدنية)
<https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>
- [4] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، أين تُنشر القوانين الاتحادية <https://u.ae/en/information-and-services/justice-safety-and-the-law/Law/how-are-uae-laws-issued-and-how-to-find-them/where-to-find-uae-federal-laws>